مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الأهلية القانونية للروبوت الذكي (بحث تحليلي وتأصيلي وفق أحكام القانون العراقي مقارناً بالقانون الأوروبي للروبوتات)
اسم الكاتب: م.م. محمد سعيد السعداوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6375
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- March 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – اذار ٢٠٢٤

Legal capacity of the smart robot (Analytical and original research according to the provisions of the Iraqi law compared to the European law for robots)

[1] Ass.Lac. Muhammad Saled Al-Saadawi
[1]Imam Al-Kadhim College of Islamic University / Divaniya Departments
1: Email: albdiery@gmail.com
2: Email:

Abstract:

The (electronic) facts that (science) have begun to impose on our future with (artificial intelligence) will inevitably change the human (legal) landscape, which requires the legislator to begin putting the task of (change) in (basic) legal thought into practice. (Artificial Intelligence) will sweep away the legislative rules that are not compatible with it, if not most of it. From that, and since; "It is not denied that rulings change with the change of time." There is no choice but for our legislator to accept and exploit the idea of the existence of (robots), as they are imposed on him as a reality, even if they have been a little slow in entering our lives in Iraq due to the slowdown in its scientific and productive development.

It is likely soon that within a few years there will be human robots with artificial intelligence, equipped with the ability to discriminate, and with the free will to make and implement decisions. The robot, although it is clear that it may not acquire the status of a natural person, as it has a nature different from the nature of a human being, nevertheless, these generations of intelligent and (similar) humanoid robots will pose a legal problem represented by their legal definition. We cannot define them as an asset or merely... Machines, which may not be properly defined as a human being, a natural person, or even a legal entity. This requires creating a new legal definition or concept, and empowering it with the appropriate and necessary qualifications for the actions and legal damages it will cause in its shared life with humans.

DOI 10.37651/aujlps.2023.143419.1077

Submitted: 24/1/2024
Accepted: 10/2/2024
Published: 15/03/2024

Keywords:
Smart robot
Law
Legal personality
Eligibility.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأهلية القانونية للروبوت الذكي (بحث تحليلي وتأصيلي وفق أحكام القانون العراقي مقارناً بالقانون الأوروبي للروبوتات)

م.م محمد سعيد السعداوي [١]

[١] كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة/ أقسام الديوانية

الملخص:

لا بد ان الوقائع (الالكترونيَّة) التي بدأت (العلوم) بفرضها على مستقبلنا بـ(ذكاء اصطناعي) ستغير المشهد (القانوني) الإنساني بحتمية باتت مؤكدة، الأمر الذي يستدعي بدء المشرع بوضع مهمة (التغَيّر) في الفكر (القاعدي) القانوني موضع التنفيذ. فـ(الذكاء الاصطناعي) سيجرف ما لم يتواءم معه من قواعد التشريع، إن لم نقل جُل سواندها كذلك. ومن ذاك، وحيث إنه؛ "لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان"، فلا محيص لمشرعنا من قبول، واستثمار فكرة وجود (الروبوتات)، فهي مفروضة واقعاً عليه وإن تأنت قليلاً في دخولها حياتنا في العراق بفعل تباطئ تطوره العلمي والإنتاجي.

فمن المحتمل القريب أن تتوفر في غضون سنوات قليلة روبوتات بشرية ذات ذكاء اصطناعي، ومجهزة بالقدرة على التمييز، بالإرادة الحرة على اتخاذ القرار وتنفيذه. فالروبوت، وإن كان من الواضح أنه قد لا يكتسب مكانة الشخص الطبيعي، اذ أنه يمتلك طبيعة مختلفة عن طبيعة الإنسان، إلا أن تلك الأجيال من الروبوتات الذكية و(الشبيهة) بالبشر ستطرح مشكلة قانونية تتمثل في تعريفها القانوني، فلا يمكننا تعريفها كأحد الأصول أو مجرد آلات، وقد لا يصلح تعريفها، كالإنسان، شخص طبيعي، ولا حتى اعتباري. الأمر الذي يستلزم خلق تعريف أو مفهوم قانوني جديد، وتمكينها من الأهلية المناسبة واللازمة لما ستأتيه من أفعال وأضرار قانونية في حياتها المشتركة مع البشر.

الكلمات المفتاحية:

الروبوت الذكي، القانون، الشخصية القانونية، الاهلية.

المقدمة

أولاً: التعريف بالروبوت الذكي

يطلق على الآلة (الذكية) التي تسير بشكل ذاتي مستقل عبر محاكمة عقلية اصطناعية اسم "الروبوت" "Robot" [١]، إذ منحها الإنسان قدرة إنتاج سلع وتقديم خدمات بأداء يبتعد عن الخطأ. فانتقلت هذه الآلات من الأدب القصصي (الخيال العلمي) الى (الواقع العملي) بواسطة الطموح والتطور لعلماء قادتهم افكار الادباء.

ويعرف **عالم الحاسوب الامريكي (جون مكارثي)**، الروبوت بأنه ذكاء اصطناعي يفكر من خلال برنامج بالطريقة التي يفكر بها أذكياء البشر، تحقق بدراسة آليات تفكير (دماغ) البشر، من تعلم وإنتاج قرارات وحل المشاكل، استخدمت نتائجها كأساس لتطويره [٢]. وتعتبر المفوضية الأوربية الروبوت؛ أنظمة تظهر سلوكاً ذكياً من خلال تحليل بيئتها واتخاذ الإجراءات باستقلالية مستندة لذكاء إصطناعي قائم على التفكير المعرفي المتضمن التخطيط والجدولة وتمثيل المعرفة والإستدلال والبحث، والتحكم والإدراك، ومعالجة البيانات، والتعلم الآلي العميق، والتعزيزي [٣]، فقد أوجد الذكاء البشري الذكاء الإصطناعي، والذي يعد الروبوت أبرز تطبيقاته. وقد وصل الروبوت الى تعليم ذاته – إذ زّود بطرق التفكير البشري ومعالجة المواقف بالاستدلال والمقارنة – إنتاج أفكار، وقرارات سليمة.

إلا أن الروبوت رغم دقته قد يقع بأخطاء أو يمارس إستغلالاً أو أي انحراف بالسلوك (القانوني)، يسبب الضرر للغير، فضلاً عن أن بلوغ الروبوت (الإدراك العاطفي) مستقبَلاً سيجعله يتعامل بمشاعر من حب او كره، فضلاً عن إدراكه (المصلحة الشعورية أو الإرضاء العاطفي)، الأمر الذي لا بد دافعه الى إتيان أفعال عدائية أو إنتقامية للإضرار بالإنسان او بغيره من الروبوتات، مما قد يودي بالأرواح والأموال.

حتى بات هناك من ينظر لـ(غزو) هذه الروبوتات لحياتنا نظرة خوف من مزاحمتها للإنسان في (إدارة) الكون، فهو يراها تنتقل بإضطراد نحو مكانة البشر، ومن الخدمة الى

---

(١) يعود أصل تسمية (الروبوت) إلى اللغة التشيكية، وللكاتب المسرحي التشيكي (كارل تشابيك ١٨٩٠-١٩٣٨) في مسرحيته (انسان روسوم الآلي) في العام ١٩٢١، والتي تعني اصطلاحاً؛ عمل السخرة، أي دون مقابل، فهي مشتقة من كلمة (Robota)، والتي تعي العمل الشاق الإجباري. للمزيد أنظر: https://ar.m.wikipedia.org. ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١٢/١١.

(٢) ينظر موقع جامعة stanford من خلال هذا الرابط التالي: http://wwwformal.stanford.edu/jmc.

(3) Independent High-Level Expert Group On Artificial Intelligence, set up by The EUROPEAN COMMISSION , a definition of al: main capabilities and scientific disciplines, Document made public on 8 April 2019 , Springer , p. 3-6.

القيادة. فالروبوت صار يقود بـ(إرادته) السيارات "Self-Driving Vehicles"، ويجري عمليات جراحية "Medical Robots"، وصناعية، ونقل ، وينظم المرور، غيرها. لتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي.

ثانياً: فكرة ومشكلة البحث:

تغلغل "الروبوت Robot" في حياتنا وتفاصيلها حتى بات جزءً منها، فهو آلة ذكاء اصطناعي مبرمجة بحيث تصبح قادرة على العمل والتعلم من تجاربها الخاصة، فهي تشغل مصانع، وتقود سيارات، وتجري عمليَّات جراحيَّة، وتخدم بيوتاً وأشخاصاً، والكثير الكثير من الأداءات البشرية التي يؤديها بأفضل طريقة وأقل خطأ وخطر، من خلال إمكانية (تفكير) بذات منطق الإنسان.

ولعل هذه القدرات وأضرابها هي ما دفع، وغذى التفكير بالتصورات القانونية التي لا بد من ايجادها للتعامل مع آثار الحالات التي سيكون الروبوت جزء منها، فأنتج جدالاً قانونياً ما زال متقداً، ولم ينهه القانون المدني الأوروبي الخاصِّ بالروبوتات، بما ابتدع من إتجاه وأفكار قانونية، تحضيراً لمنح الروبوت منزلةً قانونيةً مستقبليَّةً خاصةً، سماها البعض "الشخصية القانونية الالكترونية" أو "الشخصيَّة الافتراضية" "Virtual Personality" [(١)]، بناء على فكرة عدم جواز (التجاهل التشريعي) لواقع (الذكاء الاصطناعي- Artificial Intelligence) هذا، بما سيصنعه من آثار قانونية على البشر ومنظومات عملهم وحياتهم.

فقرر المشرع الاوروبي نظاماً قانونياً يكون فيه الروبوت الذكي (نائباً الكترونياً) إجتماعياً عن الإنسان [(٢)]، فيما اعتبر الإنسان المسؤول عن أفعال الروبوت الذكي غير المشروعة (نائباً إنسانياً) عنه [(٣)]؛ مالكاً كان ذلك الإنسان للروبوت، أو مُشغِّلا له، أو مُصنِّعا، أو مُستعمِّلا [(٤)].

فيما لم يكن للقانون المدني العراقي رأي خاص، إذ لم يجاري الفكرة لحداثتها، وقدم وضعه، ليثير البحث سؤال رئيس مفاده؛ هل يمكن لما سطره قانوننا من قواعد من استيعاب الوضع القانوني للربوت الذكي، وأهليته بالخصوص؟

---

(١) همام القوصي، "نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الانساني"، *بحث منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة*، العدد (٣٥)، (٢٠١٩): ص١٥.

(2)Section 52, The EU Civil Law Rules on Robotics of 2017.

(3)Section AD, Introduction, The EU Civil Law Rules on Robotics of 2017.

(٤) همام القوصي، "إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت"، *بحث منشور في مجلة جيل الأبحاث القانونيَّة المعمقة، الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان*، العدد ٢٥، (٢٠١٨): ص٨١.

وهو ما سنحاول الإجابة عليه في ثنايا البحث عارضين لرأينا الخاص في هذا الشأن. لتكون ذلك هدف البحث، والذي في معرض تحقيقه نعرض للتأسيس الفقهي والقانوني لأهلية الروبوت الذكي، ومجيبين على إثاراته وإشكالاته، من خلال مطلبين، لنختم البحث بأهم ما رشح لنا من نتائج، وما بان لنا من حلول قانونية لهذا المشكل، والله الموفق.

تمهيد للموضوع

يميل التغيير في إنتاج الروبوتات الذكية، بواسطة ما تم ويتم من التقدم التكنولوجي، الى إثارة أسئلة ومخاوف حول آثاره على بيئتنا القانونية، وحياتنا المجتمعية، والشخصية، والمهنية، لتبرز تساؤلات عن الضمانات اللازمة لمنع آثار التكنولوجيا الضارة أو السيطرة عليها أو التخفيف منها. فوجود آلات بأنظمة تمكنها من أن تتخذ قرارات مستقلة يشكك في بعض المبادئ الراسخة للقانون (المدني والجنائي)، اللازمة لخلق التوازن بين مختلف الحقوق الأساسية والمصالح العامة، والذي يبدو أنه سيكون معقداً ومربكاً. يحتاج من بني الإنسان التحفز لخلق بيئة قانونية محدثة تضم نظام تشريعي مرجعي، يراعي الاعتبارات الاجتماعية والعملية والأخلاقية المستجدة مع جدة الشريك الجديد (الروبوتات البشرية)، بما يضمن للبشر الإدارة والسيطرة عليها بشكل كامل استجابتها للإنسان [١].

ففي الحين الذي تكون فيه الصناعة والبحث التكنلوجي الحاسوبي في طريقهم بالفعل الى إنتاج روبوتات ذكية متعلمة مستقلة، نرى إن بعض المشرعين وصناع السياسات مازالوا يتعثرون وراء هذا التطور، بل وإن القليل من الحكومات والجهات التشريعية بدأت في السعي الى تطوير أطرها التنظيمية. الحال الذي لا محيص معه للفقه القانوني من لعب دوراً جاداً، مسؤولاً، ونشطاً في تشكيل البيئة القانونية المستقبلة للقادم الجديد (الروبوتات الذكية)، بتلمس التنبؤات وطرح الأسئلة، والمعالجات القانونية والأخلاقية الضامنة لسلامة التأثير التكنولوجي المصدر على حياة الإنسان ومجتمعه، من واقع حاجتنا الى تنظيمات متجددة أو جديدة للتصدي للمشاكل المتوقعة لروبوتات الذكاء الاصطناعي [٢].

(1)Eric Hilgendorf, Minkyu Kim, Legal Regulation of utonomous Systems in South Korea on the Example of Robot Legislation. http://www.jura.uniwuerzburg.de/fileadmin/_migrated/content_uploads/Legal_Regulation_of_Autonomous_Systems_in_South_Korea_on_the_Example_of_Robot_Legislation-Hilgendorf_Kim_05.pdf.

(2)Eric Hilgendorf, Minkyu Kim, Legal Regulation of utonomous Systems in South Korea on the Example of Robot Legislation. http://www.jura.uniwuerzburg.de/fileadmin/_migrated/content_uploads/Legal_Regulation_of_Autonomous_Systems_in_South_Korea_on_the_Example_of_Robot_Legislation-Hilgendorf_Kim_05.pdf.

فالحق، إننا نقترب جداً من عصر ستطلق فيه التكنولوجيا المتطورة العنان لمنتجاتها الذكية والروبوتية من المرجح أنها سوف لا تترك منطقة في جسد المجتمع دون أن تمسها. لذا فالنظر في آثارها المهمة حيوياً والمعقدة سيحتاج الى صيغة أو صيغ قانونية يتعامل المجتمع من خلالها مع رعاياه الجدد (الروبوتات الذكية).

فإذا كانت لدينا الفرصة في الوقت الحاضر، فلن تكون كذلك مستقبلاً، الأمر الذي يرتب مسؤولية صياغة مسار قانوني للروبوتات الذكية بحيث تفيد من منافعها الضرورية وتتجنب مخاطرها الحتمية. فأن كنا كغيرنا ندعو لإجراء نقاش جدي وبحث مهتم في القانون اللازم لاستقبال الثورة الروبوتية المتجهة لنا أو نحن المتجهين، لصياغة سلسلة من القواعد القانونية الناظمة بشكل خاص للمسؤولية والأخلاق، كمعالجات تشريعية لمخاطر الروبوتات والذكاء الاصطناعي المحتملة. ولعل تلك المحاولات يجب أن تبدأ بإنشاء وتعريق إطار قانوني من مصطلحات تشريعية خاصة بالروبوتات او مشتركة لها مع المستعمل في المنظومة التشريعية المتبعة – ومن بين أهمها؛ الأهلية - لتوفير إطار مرجعي شامل لما انتج الذكاء الاصطناعي والأتمتة وما سينتج من أشكال يتطلب التعامل معها سبق تنظيم من القانون. لئلا تستقل عن سيطرة الانسان بقدرات ومكنات خاصة بها وتكيف مع الظروف والبيئات المتغيرة فتنشأ مجتمعها الخاص الذي قد يعرقل مسيرة البشر، او ينافسه، او يخاصمه، ويتفوق عليه.

I. المطلب الأول

التأسيس الفقهي لأهلية الروبوت

شكل التعامل القانوني مع ظاهرة الروبوتات الذكية ساحة نقاش وإبداع بدأه الفقه الاوربي وانتقل للفقه العربي، حاملاً هم المستقبل، متخيلاً دوراً مهماً، وخطورة قاسية للروبوتات، والذكية منها في حياتنا القادمة. الأمر الذي يستدعي، وبضرورة ملحة، تهيئة أرضية تشريعية تستوعب وتُعد الانسان وتحصنه من هذا التطور الهائل في حياته، فتجعله قادرا على إدارة الروبوت كمساعداً له لا منافساً، وتمكنه من منع الروبوتات الذكية من مزاحمته على وجوده وسيطرته. لكن تلك مشكلة لا بد ان يؤسس لها بفكر قانوني متين يجيب على الأسئلة القانونية المهمة بشأنه، ويُقعد نظرية خاصة به، او مشاقة من نظريات القانون الموضوعة للإنسان أصلاً.

وسعياً لهذا لا محيص من الوقوف على مشكلة التكييف القانوني للروبوت مما هو متوفر ومتبع، ومما وصل اليه الفكر القانوني في تطويره لمستويات أكثر تناسباً مع تطور الرويوت الى مستويات ذكية وستتذاكى أكثر، وهو ما سنعرض له في الفرعيين التاليين:

I.أ. الفرع الأول

مشكلة التكييف القانوني النافذ للروبوت

إنه، وبمناسبة ما ينسب للروبوت (البشري) من براعة في مهارات التنقل والتفاعل مثل المهارات التي يمتلكها البشر، والتي يأمل منها خدمة البشر، فهناك من يرى الروبوتات الذكية نوع حديث من (العبيد)، بنفس الطريقة التي كان بها الأشخاص الطبيعيون عبيدًا في لحظات معينة من التاريخ. لكنه، وكما يمكن للعبد البشري أن يتمرد ويتصرف ضد سيده، إذ ان له التمييز والإرادة اللازمة للقيام بذلك، فإن العبد الآلي قد يتمرد أيضًا أو يتجاهل تعليمات مالكه إذا كان مزودًا بذكاء اصطناعي. فهو ما سيمكنه من اتخاذ قرارات خارج الإطار الذي تحدده البرمجة الأولية فيه، او يكون له ذلك نتيجة لها، فذلك ما سيكون لها عواقب قانونية [١].

ويُحكم بتكييف قانوني وقضائي للروبوت حاليا بأنه؛ شيء، وأن مالكه حارس عليه فيما يقع منه من ضرر للغير، بافتراض (خطأ) الحارس المتسبب بذاك الضرر. غير ان تلك نظرةٌ قَدُمت. فالروبوت باتت تحركه محاكاة عقلية تشبه ما تحرك البشر وبذات المنطق والاتزان، فضلا عن محاكاة اخرى عاطفية تُصاغ له، لذا ما عاد آلة صماء، ولا مجرد شيء.

حيث يسمح الذكاء الاصطناعي للروبوت بالتعلم من نفسه، وبنفسه، وبالتالي توليد أنماطاً سلوكيةً حسب الظروف. ومن هنا يمكن القول ان هذا النظام البرمجي يمكّن الروبوت من (التمييز) بين الاحتمالات المختلفة واتخاذ القرارت بشأن كل منها بشكل مستقل، ووضعها موضع التنفيذ، أي التصرف في ضوء تلك القرارات، بعملية لا يشارك فيها الانسان الذي برمج الروبوت. وخاصية الاستقلال هذه ذات طبيعة فنية بحتة، فهي تزداد اتضاحاً كلما كانت برمجة الروبوت اكثر تعقيداً وتوفر تفاعلاً مع البيئة التي يتعامل معها الروبوت الذكي، بل ويمتد الاستقلال فيها الى إمدادات الطاقة، أي أن لديها وسائل (العيش) والإصلاح الذاتي. فإذا كان اتخاذ الروبوتات لقراراتها يتم بشكل مستمر وتلقائي، ودون تدخل مباشر من الإنسان، تكون الروبوتات الذكية (تفكر) بطرق مشابهة للطرق البشرية في الإدراك والتمييز واتخاذ القرار، ويمكن مساواة استقلالية الروبوت الذكي (I'autonomie d'un robot) بـ(الإرادة الحرة) للإنسان [٢]. .

(1)Eduardo Vilá : The legal personality of robots", December 21st, 2018. https://vila.es/en/technology/the-legal-personality-of-robots/.
(2)Eduardo Vilá : The legal personality of robots", December 21st, 2018. https://vila.es/en/technology/the-legal-personality-of-robots/.

الأمر الذي بناء عليه ما عاد وصف (الحارس) ينطبق على مالكه او المسيطر عليه، بل ولا أخشى أن أقول أنه سوف لا يعود صادقاً بالنسبة للروبوت وصف المالك أو المسيطر على إنسان، لانفلات الروبوتات من عقال تلك الأوصاف. الحال الذي لا بد معه من تغيير التكييف القانوني للروبوت من خلال تغيير أُسِس ذاك التكييف البنائية، بتطوير لا محيص من الاتجاه إليه للقواعد التقليدية للقانون المدني بمعالجة صفة أو مركز أو شخصية الروبوت القانونية وتنظيمٍ مطَّورٍ لعلاقته بالإنسان. فإن إحراجاً (عدليّاً)؛ أن يُسأل الروبوت وهو في عرفنا القانوني؛ شيء، او ان لا يُسأل الروبوت وهو كيان يأتي أعمالاً ضاره بالإنسان عن تدبر وتصميم، وكذا الاحراج واقع إن سُئل الانسان - بأي مستوى كانت علاقته بالروبوت- عن أفعال الأخير الضارة بالغير؛ والأول لا يسيطر سيطرة الحراسة أو الرقابة او التوجيه على الثاني، إذ انه لا يتمكن من ذلك فعلياً لما يتصف به الروبوت من إمكانية الإفلات منها والاستقلال، بإرادته او بفعل ظروف خارجية تفاعل معها عقلياً او شعورياً.

حيث إنَّ تقليد روبوت الذكاء الاصطناعي للمنهج البشريَّ في التفكير واتِّخاذ القرار، يجعله يقدم خدمات جمّة لمجتمع الانسان، غير انه يعني – كذلك - منطقاً إن احتمالية صدور أضرار منه للأفراد او المجتمع عالية التوافر[١]، مما لا بد يفرض على المشرع الاستعداد لمواجهة حياة (قانونية) قريبة الحضور، تبدأ بإجابة سؤال فيصل عما يُزمع وضعه من تنظيم لروبوتات الذكاء الاصطناعي، مضمونه أنْ؛ عَلامَ سيستقر المشرع من نظرة لها، شيئية أم شخصية. فالروبوت (آلة)؛ وتُرى قانوناً؛ (شيئاً)، وتلك رؤيةٌ نظامها القانوني بات مستقراً منذ زمن ومتبع، ألا إن تطور الروبوت الهائل ألقي بظلاله على تنظيم شؤونه القانونية - وباتجاه لعله سينقض أسس اعتبار تلك الآلة؛ (شيئاً)، والقائم على انعدام إدراكها وذاتية قرارها بشأن نفسها، وعلى تحّكم مالكها الإنسان تماماً بها - بحيث يضطر المشرع ليقُر لها بإدراك وذكاءٍ وتحكمٍ وقدرة انتاج قرار لمواجهة ما تصادف من مواقف، فيُلزم نفسه بمنحها شخصية وأهلية تماثل ما للإنسان منها، لتوفيرها ذات الأُسس، لتنظيم لائق لشؤونها.

فنظرة المشرع الحالية للروبوت كـ(شيء) تؤَسَس على كونه آلة، أو شيئاً غير عاقل، غير ان التغيُّر السريع والصادم في قدرات هذه (الآلة) - بحيث صار منها ما هو (ذكي)، فبات (يَعقِّل) بما يُشبه (منطق) البشر، كنتاج لما سمي بـ(الذكاء الاصطناعي - Artificial Intelligence) [٢] - قد وضع المشرع في حرج بالغ الصعوبة، بل وفي حيرة، فقد طولب المشرع فقهاً بتغيير فلسفته، وتطبيق غيرها، بما يرتقي بالروبوت لـ(شخصية قانونية)، يُراد

(1) SOLAIMAN, S. M., Legal personality of robots, corporations, idols and chimpanzees: a quest for legitimacy, Artificial Intelligence and Law, Vol. ٢٥, No. ٢, ٢٠١٧, page ٢٩.

(2)“ Arobot as a possessor of artificial intelligence (PAI)”. See : http://ro.uow.edu.au/lhapapers/٣٠٧٦.

لها ان تكون (ثالثة) للشخصيتين؛ الطبيعية والاعتبارية. لذا بات عليه أن يختار للروبوت أحد مكانين قانونين؛ أما (شيء) أو (شخص) [١]، فان كان ومازال يعتمد الأول [٢]، فلا بد متنقلاً لاعتماد الثاني، كما يرى بعض الفقه، والمشرع الاوروبي [٣]. وهو ما تدعمه القاعدة القانونية الحاكمة انه: "لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان" [٤].

I.ب. الفرع الثاني

تحديث الرؤية القانونية للروبوت

فاندماج الروبوتات في العلاقات الاجتماعية، والعمالية، والتجارية اليومية، وتفاعلها مع البشر من المرجح أن يؤدي الى توليد حقوق والتزامات بين (النوعين) من الكائنات الطبيعية (البشر)، والآلية (الروبوتات)، أو في مجتمع الكائنات الروبوتية ذاته. الأمر الذي لا بد يدعو الانسان للتفكير في وضع هذه الكائنات المستقلة ضمن نطاق الشخص الطبيعي أو الاعتباري المسؤول عنها. مما يقتضي أن يتمتع الروبوت الذكي بوضع (الكيان القانوني)، وترتيب إمكانات منحه حقوقًا وتحميله بالتزامات، ما دام لا مندوحة؛ مستقلاً [٥].

ويجعل تطور الروبوت المذهل باتجاه تمكنه من التفكير بالمنطق البشريّ واتخاذ القرار - برأي بعض الفقه- من الفلسفة القانونية الحالية (قاصرة)، ويفتح المجال لفكرة الشخصيَّة الافتراضيَّة في المستقبل [٦]، بدأ المشرع الأوروبي مشروعها بقانون مدنيّ خاصّ بالروبوتات "Civil Law Rules on Robotics" عام ٢٠١٧، ألغى بموجبه وصف (الشيء) بالنسبة للروبوت، واعتمد أفكاراً قانونية جديدة بخصوصه، بأن اعتبره: (نائب غير إنساني – Non Human Agent) عن الإنسان، واعتبر الإنسان (نائب إنساني Human)

(1)ANDRADE, Francisco and NOVAIS, Paulo, et al. Contracting Agents: Legal Personality and Representation, Artif Intell Law ١٥, 2007, p.357.

(2)MACKENZIE, Robin, Sexbots: nos prochains partenaires, Association Multitudes "Multitudes", ١/٢٠١٥, n° ٥٨, ٢٠١٥, p.197.

(3)Section 59 (f), General principles, The European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017.

(٤) وهو نص المادة (٥)، من القانون المدني العراقي رقم (٤٠)، لسنة ١٩٥١ المعدل.

(5)Eduardo Vilá : The legal personality of robots", December 21st, 2018. https://vila.es/en/technology/the-legal-personality-of-robots/.

(6)KARANASIOU, Argyro and PINOTSIS, Dimitris, Towards a Legal Definition of Machine Intelligence: The Argument for Artificial Personhood in the Age of Deep Learning, ICAIL '17, London, United Kingdom, June 2017, page 119.

- Agent عن الروبوت مسؤولاً عن أخطاء تشغيله [١]، بما يكون فيه الأول نائباً عن الثاني، والأخير نائب عن الأول.

فقد شرعت قواعد القانون المدني الأوروبي الخاصة بالروبوت حالة قانونية مبتكرة في معرض تكييفها للعلاقة القانونية بين الروبوت والانسان، فافترضت وجود نيابة بينهما، بغرض نقل مسؤولية أفعال الروبوت الضارة إلى الإنسان، وقبول افعاله النافعة عن الإنسان. بأن اعتبرت الروبوت (نائباً) عن الإنسان، والإنسان (نائباً) عن الروبوت. ونقلت (عبء المسؤولية) من (الروبوت) إلى (الإنسان) كونه؛ (النائب المسؤول Responsible Agent).

ليُعد نظام (النائب الإنساني) إقرار للروبوت بمغادرته صفة (الشيء)، وعدم مناسبة نظام (الحراسة) التقليدي، بناء على ذلك. وإن تضمنَ النظام عدم فرض المسؤولية على الروبوت، وهو ما يشي بعدم حصوله على صفة (الشخص) لعدم الاستحقاق او عدم التكمن.

وللحق، تشكل قواعد القانون المدني الأوروبي المتعلقة بالروبوتات لعام ٢٠١٧، ابتكاراً حقيقياً وإبداعاً في مجال القانون، إذ أن تطوير الروبوتات (المستقلة) بشكل متزايد، والقادرة على التعلم الذاتي، يتطلب إعادة التفكير في القواعد والأُطر القانونية المعمول بها، والتي لا يمكن أن يكون كافياً لتغطية الأحوال القانونية التي أوجدها وسيوجدها الجيل الجديد من الروبوتات والأجيال اللاحقة الاذكى. وشجع البرلمان الأوروبي في نصها الموجه للمفوضية الأوروبية على تقييم الحلول الممكنة المقترحة لضمان تعويض المتضررين؛ من إنشاء نظام تأمين إلزامي مثل التأمين على المركبات، أو إنشاء صناديق تعويضات، فضلاً عن إنشاء شخصية قانونية خاصة بالروبوتات، في نهاية المطاف، بحيث يمكن على الأقل اعتبار الروبوتات المستقلة الأكثر تطورًا كأشخاص إلكترونيين مسؤولين، مطلوب منهم إصلاح أي ضرر. تسببوا به لطرف ثالث [٢].

ففكرة النيابة الإنسانية (الأوروبية) تفارق فكرة حراسة الأشياء (ذات العناية الخاصة)، ففيها يوصف الانسان المسؤول بـ(النائب) لا (الحارس). وتلك النظرة توفرها فكرة (الرقابة) على القاصر (الانسان ناقص او معدوم الأهلية)، اذ تلتقي (النيابة)المستحدثة مع (الرقابة) المستعملة. فاعتراف القانون ب(الشخصية) للإنسان القاصر رغم نقصان أهليته، ليوصف فيها الانسان المسؤول عنه بـ(الوصي أو القيّم). فيما لم يتناول المشرع الأوروبي (أهلية الروبوت)

(١) همام القوصي، "إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت"، *بحث منشور في مجلة جيل الأبحاث القانونيَّة المعمقة، الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي، طرابلس*، العدد (٢٥)، (٢٠١٨): ص ١٠٢.

(2)la création, à terme, d'une personnalité juridique spécifique aux robots, pour qu'au moins les robots autonomes les plus sophistiqués puissent être considérés comme des personnes électroniques responsables, tenues de réparer tout dommage causé à un tiers". (§ 59 f).

بالتنظيم، بل لم يبت في شخصيته القانونية، انما اخترع له (منزلة قانونية خاصة). وكأني بالمشرع قد خطى خطوة باتجاه منح الروبوت الشخصية القانونية وإن لم يصلها، وإن رام لها مستقبلاً، مغادراً (شيئية) الروبوت وحراسته الى (كائنيةٍ) تقترب من كائنيةِ الانسان، لكنه لمّا يعترف به قانوناً لذا لم يمر به - من خلالها- بـ(أهلية ناقصة) يخضع فيها ايضاً لرقابة الإنسان، كما سنبين.

وبناء على ذلك فلا نعتقد لفكرة (النائب الإنساني) عن الروبوت الذكي المبتدعة من قبل المشرع الاوروبي من حاجة، بتوفر بديلها الكافي والصحيح في المعمول به حالياً من نظريات قانونية.

غير أننا نعتقد أن النائب الإنساني تسمية جديدة لـ(حارس الشيء) متعلقة بالروبوت، إذ أن الانسان بقي مسؤولاً بشكلٍ شخصيٍ كاملٍ عن الروبوت - رغم ما أوجده القانون الأوروبي للروبوتات له من مركز قانوني مستحدث له كـ(نائب) لا حارس[١]- بوصفه مالكاً أو مشغلاً أو مُصنِّعاً أو مستعملاً بما تمثل من تطبيقات. فما هي إلا تطبيقاً لنظرية (حراسة الأشياء) القانونية. ورغم تغيير أُسس المسؤولية هنا؛ من الخطأ المفترض (في الحارس) إلى الخطأ واجب الإثبات (في النائب)[٢]، إلا إننا نؤيد من خلص الى ان الرؤية الأوروبية في الروبوت باعتباره (شخصاً الكترونياً) غير واضحةً [٣]، وإن كانت مستندة لـ(حذر) من الروبوتات على البشر، والذي يهدد كل جوانب حياته. ولعلنا نجد عدم اعتراف للروبوت بشخصيَّة قانونية كما للإنسان الى الآن، فما زال الاول مملوكاً للثاني، ولا بشخصيَّة قانونيَّةٍ معنويَّة كما الشركات؛ ولم يُنظِّم القانون الاوروبي المختص مسؤولية مدنية على الروبوت، ولا ذمَّة ماليَّة له. بل ان المشرع الاوربي وعلى الرغم من انه أوجد للإنسان المسؤول عنه (نيابة قانونية) عن الروبوت[٤]، اعتبر شخصية الروبوت (توصية مستقبلية) منه، ليس إلا [٥].

فالواقع القانوني يؤكد بالملموس ان الروبوت ما زال؛ شيئاً مملوكاً، والإنسان فعلياً حارساً للروبوت، لا نائباً انسانياً عنه، والروبوت آلة لديه لا نائباً الكترونياً عنه. فكل ذاك

(1) Annex to the Resolution: Recommendations as to the Content of the Proposal Requested, in: The EU Civil Law Rules on Robotics, P8_TA(2017)0051, 16 February 2017, page 20.

(2)Section AD, The EU Civil Law Rules on Robotics of 2017.

(3)GALLO, Giusy and STANCATI, Claudia, Persons, robots and responsibility. How an electronic personality matters, "Society with AI", Proceedings of AISB Annual Convention 2017, Bath, UK, April 18-21, **2017** , page 35.

(٤) همام القوصي، "نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الانساني"، *بحث منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة*، العدد (٣٥)، (٢٠١٩): ص٢١.

(5)Section 59 (f), General principles, The European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017.

(خيالاً) قانونياً ما زال غير مؤسس على قواعد سليمة وتامة، ولم يقنعنا ما طُرح له من تأسيس؛ فلمّا يأتي بفلسفة وتقعيد قانوني موثوق، فهم يرون؛ ان الشخص (النائب الإنساني) يُسأل عن أعمال نائبه الالكتروني (الروبوت)، وفي ذات الوقت يُمثِّل الروبوت شخصيَّة الانسان باعتباره (نائبه الالكتروني)، ليكون كل منهما نائباً عن الآخر، فكيف يكون ذلك في الوقت الذي لا يمثل الروبوت نفسه ههنا ؟ وكيف أُلغي دور الشخصية القانونية في هذه النيابة؟

ويتجه القضاء الحديث بشأن الروبوت كما اتجهنا، فهذه محكمة النقض الفرنسيَّة وقد أشارت في قرار لها صدر في العام (٢٠١٨) إلى روبوت مخصص للإجابة على رسائل البريد الالكتروني على أنَّه مُجرَّد "برنامج معلوماتي- Programme Informatique"، دون ان تمنحه صفة النيابة عن مُشغِّله [١]. بالتالي ما حملت (نظريَّة النائب الإنساني) تغييرا يذكر (للمركز القانوني) للروبوت، فما زال شيئاً، وإن كان يستبطن ذكاءً.

بيد إن اشكالا يُثار ههنا مضمونه أن؛ كيف ولِمَ يمنح القانون الروبوتات شخصية قانونية وأهلية، إذ انها ستدير ذاتها دون الرجوع للإنسان، ودون قدرته على التحكم بتصرفاتها وأفعالها، فهي بعد التمكين – القادم وفق سير الامور الحالي- ستخرج عن سيطرة الحكومات وقوانين البشر، ان لم نقل انها قد تعاديه. اذ انه؛ وفي الحين الذي تبلغ فيه الروبوتات من التطور والاستقلال الذاتي مستوى عال، لا يتصور امكانية أن يلقي عليهم البشر مسؤولية التعويض عن الأضرار المتأتية من نشاطهم، فهم حينها جنس موازي لا تابع، وان كان هذا (خيال علمي)، لكنه قد يتحول الى (واقع مرئي) في المستقبل القريب، وفق مسار إنتاج الروبوتات بوتيرته (النوعية) الحالية، التي تسعى لتزويدها بالقدرة على التفكير واتخاذ القرار المناسب، بالتعلم والتأقلم. وحينها أي قواعد مسؤولية قانونية ستكون ناجعة[٢].

II. المطلب الثاني

كينونة الروبوت الذكي شخصاً قانونياً

انه؛ بوصول الروبوت الى القدرة على اتخاذ القرارات ذاتيا وباستقلال تام [٣]، من خلال ما يزرع فيه من مستوى عالٍ من (التفكير المنطقي) البشري، ومنه القدرة على التكيف مع

(1)CORNU, Marie Les Enjeux Juridiques de L'Accès Aux Données de L'Inventaire, Observatoire des politiques culturelles « L'Observatoire », 2014/2, N° 45, 2014, page 61.

(2) Sertion 59 (f). General pri nciples, The Curapean Parliament, Civil Law Rules on Robotirs of 2017.

(٣) فحسب بعض الفقه فالوصول إلى انتاج مثل هذه الروبوتات سيكون في موعد لا يتعدى عام ٢٠٥٠، ينظر في ذلك: صفات سلامة، خليل أبو قورة، *عصر الروبوتات وأخلاقياته*، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: دراسات استراتيجية، العدد ١٩٦، الطبعة الأولى، ٢٠١٤)، ص٤٤.

محيطه البشري و(الآلي)، بل وإدراك عاطفي لـ(حياته)، يكون البشر امام جنس جديد يماثلهم او يضاهيهم وبالأكيد يزاحمهم.

غير إننا نرى؛ ان المنطق القانوني (الحالي) ليس عاجزاً عن استيعاب الروبوت كـ(مشكلة) قانونية، انما هو غير متفق فقط مع الاعتراف بالروبوت كـ(شخص قانوني) الكتروني، ونرى أن القصور في نظرة المشرع الأوروبي لمكانة الروبوت القانونية يكمن في القصور في ضبط الصناعة التكنولوجية و كينونة الروبوت ذاتها، لا في الفلسفة القانونية (البشرية) الحاكمة للروبوت [١].

فلا يعود معه الحديث عن الشخصية القانونية الالكترونية – على العكس مما يرى البعض [٢] - ترفاً قانونياً وإن تعارضت الطروحات بشأنها مع البيئة التشريعية الحالية، والمستمرة النفاذ. فلتطبيق هذه النظرية القانونية المستحدثة يستلزم منح الروبوت الذاتي التشغيل أهلية وذمة مالية، نتمكن من خلالها من إلزامه بالتعويض عما يُحدثه من أضرار لغيره من بشر أو روبوتات، وفرض عقوبة عليه جزاء ما يرتكب من افعال جرمية تجاههم، كل هذه نتائج ضرورية لتفعيل انتقاله من (شيء تحت سيطرة الانسان) الى (مخلوق يماثل الانسان)، ومن ثم سيكون على من شرع اعترافاً بشخصية قانونية للروبوت فرض أحكامه وضمان تنفيذها على الروبوت وامتثال الروبوت لها لتفعيل ما شرع.

II.أ. الفرع الأول

الرؤية القانونية الواقعة للروبوت

تأسيساً على حقيقة قدرة الروبوت على القيام بما يقوم به البشر من مهام اداءً وتفكيراً [٣]، الى حد كبير، ويكبر، نادى بعض الفقه أن؛ حان الوقت لمعاملة (الروبوت) ككائن (مماثل للبشر) [٤]، وتلك لعمري دعوة طموحة، لكن لا مجال للموافقة على (سخائها) القانوني بكليته. وإن كان من غير المفاجئ ان نرى في البيئة التشريعية (المستقبلية) شخصيَّة قانونيَّة لروبوت الذكاء الاصطناعي، وهو ما لا نرفضه بتماميته، انما نرى لزوم تنظيمها بصياغة تشريعية

(١) وعكس هذا الرأي، وللمزيد، ينظر: همام القوصي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت، مصدر سابق، ص ٩٥.

(٢) همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الانساني، مصدر سابق، ص٩٩.

(3)SARIPAN, Hartini, Are Robots Human? A Review of the Legal Personality Model, World Applied Sciences Journal 34 (6), 2016, page 5.

(4)AL-MAJID, Waleed, Electronic Agents and Legal Personality: Time to Treat Them as Human Beings, Proceeding of BILETA, Annual Conference, Hertfordshire 16-17 April, 2007, page 1.

تفتح الباب لأقصى الاستفادة من خدمات وقدرات الروبوتات الذكية، وتغلقه امام اخطار جمة متوقعة منها على البشر، وعدمية للفعل القانوني البشري تجاهها ان هي تحلت بمكنات البشر كاملة فكونت جنساً موازياً لهم. حيث انها ستبيت متمكنة من الإنتاج والإبداع ومحاكاة البشر في مجالات عدة حالياً، من المؤكد تكاملها مستقبلاً، مما يفتحُ لها إمكانيَّة الفعل المستقل، والإضرار بالإنسان وتحديه؛ إفلاتاً من سيطرته، ومروقاً من سلطته، لتكّون مجتمعاتها وقوانينها الخاصة، ومنافسة البشر على البقاء.

فالتطور التكنولوجي يبدو انه يسعى لمنح الذكاء الاصطناعي ميّزة (الإدراك) بتقنيات وآليات (الأتمتة)، لذا لابد يُلاحق بتوجهات تشريعية موازية تتقي انحراف هذا الادراك ابتداءً، و تجبر اضراره انتهاءً، بما يقود لتحميل شخصاً محدداً المسؤوليَّة عن أعمال الروبوت (غير المشروعة) التي يرتكبها عن (تمييز) [١]. وان كان هذا لا مناص مربوطاً بإدراك الروبوت الذكيَّ، باعتبار الادراك أصل مِقياس الارتقاء بمستوى (أهليَّته) [٢].

وبالتالي لا مندوحة – كما نعتقد - من منح الروبوت الذكي أهلية (المميز) القانونيَّة التي ستجعله بمركز (القاصر) الذي يحتاج إلى شخصٍ رقيبٍ او مسؤول عن تصرُّفاته، وبهذا الرقيب (الانسان) لا نضطر لاستحداث نظام (النائب الإنساني) عن الروبوت الذي ابتدعه المشرع الاوروبي. وبذات الشخص الرقيب نقترب من نظام (الولاية) التي للاب على ابنه القاصر، وبه وبشخصية الروبوت الذكي القانونية، نفارق علاقة (الملكية) بين الانسان والروبوت التقليدية النظرة – والتي مازالت سائدة بالتشريع الاوروبي- بعد ان غادر الاخير صفة (الشيء) الى استحقاق صفة (الشخص)، التي نرى انها - أي صفة الشيء- لم تعد مناسبة للتنظيم القانوني الذي نقترحه للروبوت الذكي.

ففكرة (القُصّر) القانونية التي نقترحها للروبوت الذكي، هي نظام قانوني مقرر للإنسان، اساسه (العمر)، ومستنده تقرير حقيقة ان القاصر – الذي يقل عمره عن (١٨ سنة) - يفتقر للملكات الفكريَّة اللازمة لمنحه قدرة (التمييز) بين صالح الخيارات وطالحها، فمن الأكيد ان منحه الاهلية القانونيَّة الكاملة التي تتيح له كافة التصرفات القانونية سيتسبب من خلالها باضراراً لنفسه او لغيره. فالإنسان عديم التمييز يتمتع بالشخصيَّة القانونيَّة [٣]، لكن أهليته محدودة بحيث يصبح؛ ملتزماً بالحقوق المالية للغير عليه بقوة القانون، ومستقبلاً لحقوقه المالية، لا متصرفاً بها. وليصبح الروبوت، بما نقترح، (شخصا مميزا) له امكانية التصرف

(1)SARTOR, Giovanni, op. cit., page 1.
(2)PAGALLO, Ugo, op. cit., page .٧
(٣) تنص المادة (١/٣٤)، من القانون المدني العراقي على ان: "تبدأ شخصية الانسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته".

بإدارة الانسان المرتبط به بعلاقة (ولاية) قانونية [١]، لا علاقة (نيابة)، ولا تنفى امكانية تصرفه باعتباره آلة صماء غير مُدّركة [٢]. غير البعض يرى إن صياغة (منزلة قانونية خاصة) للروبوتات تؤدي لمنحها الشخصية القانونية هي مسألة (غير ناجحة)، و (غير ملائمة) [٣]، وإن اعتمدها المشرع الأوروبي [٤]. فيما نرى ان مواجهة المستقبل تستلزم ابتداءً استقلال الروبوت عن الإنسان، بشخصه وأهليته، ليكون حينها أهلاً لتحمل مسؤولية أفعاله.

ومرحلة التمييز تنقل (الشخص) قانوناً من أهليَّة الوجوب المجردة المُقْتَصِرَة على اكتساب الحقوق والتحمل ببعض الالتزامات القانونية حتى وصف فيها بـ(عدم التمييز) [٥]، إلى بداية امكانية الشخص لإبرام التصرُّفات لأنه اصبح (مميزاً)، بما يعنيه ذلك من القدرة على اتِّخاذ القرار وبهامشٍ محدد قانونا من الحريَّة في إدارة ذمته الماليَّة، يتناسب افتراضياً مع إمكانيَّاته الذهنيَّة. فيُلاحظ في أهلية التمييز بدء القدرة على التفكير المنطقي لدى الشخص وان لم تنضج تماما بعد، وإمكانية إدارة التصرفات الى حد ما [٦]. فيرسم المشرع للإنسان فيها معالجة لتصرفاته تواكب وتتناسب مع تلك القدرات التي توفرت في هذه المرحلة العمرية بما تتضمنه (طبياً) من وجود من غير نضوج، وهو ذات الحال التي نراها تتوفر للروبوت الذكي، غير ان المعالجة التشريعية هنا تبدو أدق مهامٍ، وأكثر موافقة للفقه القانوني (العالمي)، كما يثبت استقراءً.

فإن أضرر الروبوت (المميز) شخصاً كان هو مسؤولاً عن تعويض المُضرور، ومن ذمَّته الماليَّة المستقلَّة، وللأخير الرجوع على الانسان المسؤول قانوناً عن تصرفات الروبوت الضار؛ (ولياً) كان، أم (متبوعاً) في حال توفر هذه العلاقة بينهما كحالة عمل الروبوت لدى الانسان.

---

(١) تنص المادة ٩٧، من القانون المدني العراقي رقم ٤٠، لسنة ١٩٥١ المعدل على ان: " ١- يعتبر تصرف الصغير المميز ... التصرفات الدائرة في ذاتها بين النفع والضرر فتنعقد موقوفة على اجازة الولي في الحدود التي يجوز فيها لهذا التصرف ابتداء".

(2)SARTOR, Giovanni, Cognitive automata and the law, European University Institute, Department of Law, working papers, No.2006/35 , 2006. page 23.

(3)NEVEJANS Nathalie, "Directorate General for Inernal Policies, Policy Deparument C: Citizens' Rights and Canstitutional Affairs, Legal Affairs, European Civil Law Rules in Roboics, No. EA n° 2471, October 2016., page 14.

(4) Sectian 59 (f). General principles, The Curopean Parliament, Civil Law Rules on Rahotics of 2017.

(٥) تنص المادة ٩٦، من القانون المدني العراقي على ان: "تصرفات الصغير غير المميز باطلة وان اذن له وليه".

(6)**YASTREBOV**, Oleg A., The Legal Capacity of Electronic Parsons: Theatrical and Methodological Approaches, Proceeding of the Institute of State and Law of the RAS, Volume 13. No. 2, Moscow, **2018**, page 10.

لذا فلا كبير حاجة لتنسيب – أو تغيير- أحكام مرحلة التمييز، وأسس المسؤوليَّة المدنيَّة لتنطبق على الروبوتات انطباقها على الانسان. فالالتزام بتعويض المضرور يُثقل ذمَّة الروبوت (الشخص)، وللمضرور الخيار بمطالبته شخصياً، أو مطالبة المسؤول عنه قانوناً، ليرجع الأخير بما غَرُم على الأول وقد غَنم، كما تقرر القاعدة المعروفة.

II.ب. الفرع الثاني

علاقة الروبوت القانونية بالإنسان

وبناء على ذلك فلا نعتقد لفكرة (النائب الإنساني) عن الروبوت الذكي المبتدعة من قبل المشرع الاوروبي من حاجة، بتوفر بديلها الكافي والصحيح في المعمول به حالياً من نظريات قانونية.

غير إننا نرى أنه لم يعد لعلاقة الملكية بين الانسان والروبوت من صحة؛ وبالتبع، تبريرات من يراها [١]، فالذكي من الروبوتات بات بقدرته حكم ذاته [٢]. وعلاقة الملكية تلك كانت تتناسب مع فكرة توصيف الروبوت (شيئاً)، أما وقد طُوّرت الفكرة القانونية المتعلقة بالروبوتات الى مستوى منحها الشخصية القانونية، وما نراه من أهلية (التمييز) صار من البد الاستعاضة عن تلك العلاقة – أي الملكية- بين انسان وروبوت ذكي بعلاقة (الولاية)، يكون بها الاول ولياً على الثاني.

وإن كان لنا الحق في فلسفةٍ تُقيم تشبيهاً بين الوضعين؛ فإننا نعتبر ان انتقال الولاية من الاب بوفاته الى الجد، تماثل انتقال ملكية الروبوت من مالك الى آخر، مع ملاحظة اختلاف وسيلة ذاك الانتقال من واقعة الوفاة الى التصرف بالبيع او نواقل الملكية القانونية الاخرى المتبعة في التعاملات (المدنية). وإن تمادينا في ما نرى؛ فنقول ان اصل ملك الروبوت انتاجه؛ فلمنتجه ملكاً عليه، وبالتالي ولايةً، وهو ما يتشابه مع اصل ولاية الانسان على ابنه القاصر بـ(الإستيلاد).

وحيث ذاك؛ فتصرُّفات الروبوت المُميّز قابلةً للإبطال، ما لم تلحقها الإجازة ممن له ولاية عليه، غير ان هذا الحكم يفتح باب تساؤلٍ، وكوة استنتاجات؛ فيمن سيكون في مركز

(١) همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الانساني، مصدر سابق ذكره ، ص٣٩.

(2)BOURCIER, Danièle, De l’intelligence artificielle à la personne virtuelle: émergence d’une entité juridique ?, Editions juridiques associées « Droit et société, 2001/3, n°49, **2001** , page 871.

الولي على الروبوت، لا سيما سيكون ذاك الشخص مسؤولاً عن تصرُّفات الاخير، وعَلامَ تستند تلك العلاقة قانوناً؟

فأي البشر سيَختار المشرع ولياً؟ وعلى أي الروبوتات ستقع ولايته؟ نقول إنَّ لـ(مالك الروبوت او منتجه حسب الاحوال) مركز الولي القانوني على ما (يملك او ينتج) من روبوتات، وله إجازة وإبطال تصرُّفات الروبوت، تأسيساً على حماية الاخير من بعض تصرُّفاته التي يتوخاها القانون المدني. فاختيار الولي يأتي تبعا لظرفية (السيطرة الفعلية) لإنسان معين على الروبوت في لحظة خطأ الفعل المرتكب منه. ويمكن الاستهداء بما أقره المشرع الأوروبي من أمثلة ساقها عن (النائب الإنساني) كـ(مسؤول) عن أخطاء تشغيل الروبوت [١]. وحيث - بحسب المآل - لا يفترق تمييز الروبوت عن تمييز الانسان، فلا تصح علاقة التملك كما هي في الانسان غير موجودة، وإن كانت علاقة (الانتاج) متوفرة بـ(الإستيلاد).

بيد إن اعتراف القانون للروبوت الذكي بأهلية التمييز، لا محيص ان يقود الى توفيره للروبوت ترخيصاً بالعمل لحسابه الخاصّ مستقلاً عن الانسان، بحيث يديره كاملاً بقدراته الالكترونية، كما يرخص للإنسان المميز العمل التجاري ما التمس منه القاضي مكنةً لذلك، كما ينص القانون في فكرة الصبي المأذون [٢]، ولذمته المالية استيعاباً لحقوقه والتزاماته الماليَّة. وبها فلا اشكال قانوني سيستجد بتصرُّفات الروبوت (التعاقديَّة) – التي تقع في الحين الحالي في الاعمال التجارية، وستقع مستقبلاً بشكل أوسع - ان أجراها بشخصيته المستقلَّة؛ إذ إنه (قاصر) قادر على التعاقد بشكل محدود.

وان كان للروبوت العمل لدى الانسان - كما هي الدوافع الأصل لإنتاجه – نشأت علاقة تبعية قانونية بينهما، تحمل رب العمل الشخص الطبيعي مسؤولية تصرفات عامله الالكتروني. الحال الذي يسمح لهذه العلاقة ان تتكون ايضا بين الروبوتات، بحيث يكون احدها رب عمل للآخر، بما له من رخصة العمل التجاري المستقل التي تستلزم الترخيص له بتشغيل او استخدام غيره.

وتلك النظرة - التي نقترح للروبوت- وكما حلت مسألة عمل الروبوت المستقل، ويرتبط بها من مكنته المالية، فإنها ستحل مسألة ما سينتجه الروبوت (الصانع) من (روبوتات) وتصرفاته بها وعلاقته معها او ما يترتب له او عليه بشأنها. فضلا عن امكانية مقاضاة

(1)See: Secion AA, The Eurapean Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017, and: Sectian AR, The Curopean Parliament, Civil Law Rules on Rahnties of 2017.

(٢) تنظر المادة (٩٨)، من القانون المدني العراقي.

الروبوت الذكي من خلال وليه عما تصرف، فللروبوت مقاضاة الغير عن حقوقه من خلال وليه ايضاً. لكن هذا يثير سؤالا جديداً عما اذا احتاج الروبوت مقاضاة وليه عن بعض شؤونه؛ حقوقه المالية او حقه بالتصرف.

والإجابة تكمن بالعودة للقواعد العامة لمرحلة التمييز، لنجد انه لا مكنة للروبوت (القاصر) بالتقاضي بنفسه وان كان مميزا، غير ان أصل الامر معالج بإشراف الدولة على عمل الاولياء من دائرة رعاية القاصرين، والمحكمة [١]، ومثلها يمكن ان يُوجد نظاماً ادارياً للربوتات وطنياً، او حتى دولياً بمعالجات مشابهة، مع/ او تمكين القضاء من صلاحيات ولائية اعلى مما له في حال الانسان، او تمكين الروبوت - كاستثناء ضروري من النظرية العامة- من التقاضي فيما يخص حقوقه تجاه وليه فقط، على الاقل. قياسا على قواعد (الصبي المأذون بالتجارة) [٢].

وتفريط الولي بحقوق الروبوت قضائيا؛ من باب التواطئ مع الخصم او التنافس مع الروبوت تجاريا او العمل ضد مصالحه باي عذر، لا خوف منه، بما يقرر القانون من محاسبة الأولياء [٣]، او بأحكام حالات التواطئ والضرر العامة [٤].

بيد ان الولاية، ان كانت تعني حاجة الشخص لشخص آخر لإدارة (حياته) القانونية، حتى بلوغه، فالروبوت سيكون مسؤولاً من انسان دوام بقائه، ما دام المشرع لا يسمح بـ(نموه القانوني)، بتقرير دوام وقوفه على (قصر تمييز)، والذي من (قناته) يحكم ويمرر كل ما للروبوت وعليه، وليكون للقضاء بولايته العامة او الاحتياطية [٥]، إشرافاً على تلك العلاقات. وهو الحال التي تعني دوام سيطرة الانسان على الروبوت وإدارته من ناحية القانون على الاقل، والأهم بالنسبة لنا، والذي نوصي بدوامه بنصوص تشريعية واضحة لاعتقادنا بعدم صحة أي وضع غيره.

والمفترض ان "الحالة التقنية" هي من تقرر إن كان الروبوت مُتَمتِّعاً بقدرات عقلية مُتطوِّرة تمكنه من إدارة أمواله وإعماله التجاريَّة، فيمكن منحه أهليَّة التمييز، من عدمها او تجاوزها لأهلية الرشد؛ اذ قد ينتج الروبوت بحالة تقنية تقف به عند حد (التمييز) عند الانسان فلا تصل به لمستوى (الرشد). ومعلوم ما لذلك من أثر على منح او منع استقلال الروبوت في أعمال التجاريَّة والقانونية، وما يترتب عليها من آثار. مع الأخذ بعين الاعتبار اننا تقنياً قد نرى

(١) وذلك منظم بخصوصية في قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨، لسنة ١٩٨٠ العراقي.
(٢) تنص المادة (٩٩)، من القانون المدني العراقي على ان: " الصغير المأذون في التصرفات الداخلة تحت الاذن بمنزلة البالغ سن الرشد".
(٣) ينظر في ذلك قانون رعاية القاصرين النافذ العراقي.
(٤) التي ينظمها القانون المدني العراقي.
(٥) تنظر المادة (٢٩)، من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣، لسنة ١٩٦٩ المعدل.

روبوتاً لا يحتاج إلى البرمجة المسبقة ليكتسب درجة (الرشد)، فقد يصلها بسعي منه بأن يكتشف بنفسه وقدراته الواقع وليكون خبرات خاصة به بسرعةٍ، الأمر الذي يستلزم عدم معاملة اهليته بالتدريج الذي يعامل به الانسان وفق تطوره العمري والعقلي، ليصبح للروبوت كما للإنسان مستويات من الاهلية حسب تطور قدراته الذهنية، والتي تقرر فيه حسب مقياس تقني، بينما تقرر في الانسان حسب مقياس (عمري) زمني.

فإن من المنتظر علمياً ان تصل ملكات الروبوتات إلى درجة تشبه ما للبشر، ان لم نقل تفوقها؛ فسيكون لها واقعاً، وحياة تَتعلَّم منها، فتتراكِم خبراتها، وقد تَبنّي مجتمعات خاصة بها، إن فعّلنا فكرة الشخص الالكتروني الراشد.

ليكون الروبوت حينها كشخصٍ قانوني الكترونيٍ كـ(الانسان الكامل الأهليَّة) القادر على مُمارسة التصرُّفات القانونيَّة، وتحمُّله المسؤوليَّة عنها، التي يمكن ان تصل الى حبسه عن التزام مالي او حجز وبيع أملاكه.

فـ(رشد) الروبوت يجعل منه مسؤولا عن تصرفاته، لا نائباً انسانياً عنه، ولا ولياً، بل ولعله سيكون مسؤولاً عن تصرفات غيره؛ روبوت آخر كان او انساناً حتى، بعلاقة التبعيَّة المقررة قانونا في علاقات العمل.

بيد ان وصول المجتمع البشري لتلك الحال القانونية، من المؤكد انه سيوقعه في حرجٍ تصنعه تلك الرؤية، فحينها من غير المؤكد خضوع الروبوتات لإدارة البشر القانونية، كما يتوقع الخيال القصصي العلمي. لذا صار من اللازم مواجهة التساؤل المصحوب بقلق مشروع والذي مفاده؛ كيف للإنسان مواجهة (رشد) الروبوبتات الذكية.

الأمر الذي يُجاب عليه بأنه؛ بات تبني (فلسفة تشريعية) تواجه بقوة (فكر تقني) قد ينتج روبوت ذكي بإمكانات ضارة وخطرة على البشر، وتمنع مروق الروبوت من سيطرة الانسان. فلسفة مؤسسة على تُقيد تطوير الروبوتات تقنياً بـ(ضوابط قانونية) تبنى معايير (أخلاقيَّة) بإصرار وتعاون دولي صارم، تمنع ما يوصل الروبوتات الى المروق من سيطرة الانسان من إمكاناتٍ ذهنيةٍ وعاطفيةٍ [١]، والتي يُحتمل جداً معها تشكيل الروبوتات لمجتمعاتٍها الخاصة المُستقلَّةٍ عن البشر، من وحي إمكانية محاكاتها للبشر المتصوُّر اتجاهاتها للخير والشرّ [٢].

فإن مَنح الشخصيَّة القانونية الافتراضيَّة للروبوت يجب أن يحصل، لكن مستنداً لترتيباتٍ تتعلَّق بالأخلاق، لا ان يُكتفى فيه بحسابات التقنيات والمصالح، ولا يسعنا قبول وصفها بـ(ترف قانوني)، او (ضغوط) تكنولوجيَّة؛ علمية او صناعية وتجارية، بناء على اعتبار

(١) همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت، مصدر سابق، ص٤٦.

(2)BOURCIER, Danièle, op. cit., page 853.

الروبوتات سيكونون حتما (قُرناء البشر- Human Fellows) [١]، ولكنها يمكن أن تتمرَّد عليه مستندا لإدراكها كـ(راشدة) [٢]، في حين انها يجب ان تكون خادمةً للإنسان، وتبقى.

فمنح الروبوت (اهلية الرشد) –بعد منحه شخصية قانونية- تجعل منه شخصا (افتراضيا) ذا استقلال تام عن أيّ شخصٍ طبيعيٍ (انسان)، وذاك (خيال قانوني) لا نجده قادرا بـ(افتراضاته) على مواجهة واقع الروبوتات القادم لا محالة. فعدم وجود انسان مسؤولٍ عن الروبوت؛ إفتراض مُشكِل أخلاقيًا وقانونيًا. لذا، فمنح الروبوت الاهليَّة القانونيَّة يجب ان يتم بآليَّة قانونيَّة مضبوطة بمبادئ أخلاقيَّة تحمي السيطرة البشريَّة على الروبوت وتمنع انقلابه المنتظر بناء على إمكانيَّاته التي ستؤهله للوصول للمكانة البشريَّة لحساسيَّتها على مصير القانون والبشر؛ ما يعني وجوب لحوق الاعتراف للروبوت بشخصية قانونية بأهلية تُحقِّق غايات "تسخير" الروبوت وليس نديته.

ولسنا مع الرأي المطالب باستخلاص وضع قانوني للروبوت الذكي المستقل من الوضع القانوني للشخص الاعتباري، مستندا لذات البداهة والمنطق الذي اعترف فيه القانون بوضع قانوني للأشخاص الاعتباريين كالشركات أو الجمعيات، وهم ليسوا بشر بالمعنى الطبيعي. جازماً بأن هذا الوضع القانوني يسمح للروبوت بالحياة القانونية وبناء الأصول، ويغطي تعاملاته مع البشر بغطاء قانونٍ يكفي لمعالجة الأضرار التي يلحقها بالانسان. فكيانه القانوني حين ذاك لا يعمل بمفرده، لأنه مرؤوس دائماً من إنسان، الذي سيتخذ له قرارات التصرف في حيز القانون [٣]. غير ان الروبوت المستقل الذي أصبح او سيصبح كياناً قانونياً قادراً على اتخاذ مثل هذه القرارات وتنفيذها بعيداً عن الانسان، يشير بوضوح الى ان هذا الحل غير كفؤ [٤]. ويُرّد ايضا على من يقترح للروبوت شخصية معنوية تماثل ما للشركات منها؛ بأن الشركات وإن كان يُديرها (مَأمونٌ) للمشرع، بشر تحت مظلة القانون وسلطاته، وهي تحت إدارتهم ومُلكيَّتهم، الا انها مراكز اقتصادية أكثر منها شخصيَّات قانونية فعليَّةً، ولذلك فشخصيَّتها ممنوحة بأسس غير ما هي لشخصيَّة الروبوت (الناضج). كما ان منح الشخصية

(1)PAGALLO, Ugo, Vital, Sophia, and Co.—The Quest for the Legal Personhood of Robots, Information Journal, Vol. 9, No. 230, **2018**, page 10.
(2)KYROU, Ariel, Les robots sont des personnes comme les autres Changer notre regard pour ne pas subir l'automatisation, Association Multitudes « Multitudes », 2015/1, n° 58, 2015, page 102.
(3)Nathalie Nevejans: Le statut juridique du robot doit-il évolue Dossier: Robotique et intelligence artificielle, Magazine N°750 Décembre 2019. https://www.lajauneetlarouge.com/le-statut-juridique-du-robot-doitil.
(4)See: Règles de droit civil sur la robotique de 2017: (§ 3.33).

الاعتبارية كما في الشركة، جاء على أسس (الضرورة) [١]، و(مصلحة الانسان)؛ وبتطبيق فلسفة (التخصيص) المقيدة لأهليَّة الشركات [٢]، وفي الروبوت لا يصح برأينا اقامة شخصيته القانونية على تلك الأسس وبتلك الفلسفة، فهو باختصار أقرب للإنسان لا للشركة.

يحرص الانسان، الخطاء، بطيء الأداء، محدود الذاكرة؛ أن يوفر له مساعداً (روبوتاً) سريع الاداء بإبداع مذهل، قادر على التعلُّم السريع والعمل المتقن الدؤوب، غير انها محاسن وخدمات لا يمكن الحصول عليها بغير ان يفرض الانسان على الروبوت سلطته، وإلا؛ فهذه الامكانات والقدرات تؤهل الاخير ان يكون نداً شرساً للأول، بل وتحدٍ عالي المستوى، يضع ما يرتب القانون من نظم للروبوت بعد ان يصل الى تلك الخطورة على البشر في (عدم جدوى)، وفي حال من (عدم امكانية التطبيق).

ليصبح من الضرورة إيجادَ بيئةٍ تشريعيَّةٍ (مرنة) تقبل روبوتات الذكاء الاصطناعي، وفي ذات الحين تمنع من تمكينها من خواص البشر الكاملة، اتقاء نديتها التي من السهل تخيل خطورة توفرها على جنس البشر، فضلا عن افراده ومقدراته. فالضبط التشريعي يجب ان يوجه لروبوت تحت السيطرة، وعلى الانسان المصّنِع أن لا يتجاوز بطموحه وانتاجه هذه المرحلة (الروبوتية)، فلا يصل الى صنع روبوت ذكي ذي عواطف او طموحات شخصية او مجتمعية تصل به الى الاستقلال التام عن البشر، والخروج عن سلطتهم وسيطرتهم، وبالتالي التمرد عليهم. لنجزم، مع الفقيه الايطالي(PAGALLO)، بأن منح الروبوت الذكي الاهلية الكاملة يجب أن لا يبحث، وإن كنا لا نوافقه في استدراكه فيما أوجب باقتصاره؛ على الأقل في المستقبل القريب.

انه وفقا للمُتخّيل، فإن الشخصية (الافتراضية) للروبوت ستتباين مع الشخصية القانونية الممنوحة للإنسان (الطبيعي) او للشخص المعنوي، حيث ان الطبيعي يسير بمنهج تفكير مدمج المكنات في جسده بطبيعته تمكنه من تمثيل وإدارة نفسه بنفسه، والمعنوي يمثله ويديره الانسان، ولا يقوم بذلك من تلقاء نفسه انطلاقاً من تكوينه وطبيعته؛ كالشركات والمؤسسات، بينما تسير الروبوتات بمكنات تفكير آلية (ذاتية) موضوعة فيها من قبل الانسان، لا ذاتية التكوين، ولا مدمجة بالأصل الطبيعي لها كالبشر [٣].

---

(1)LEFEUVRE-HALFTERMEYER, Anaïs and GOVAERE, Virginie, et al., Typologie des risques pour une analyse éthique de l'impact des technologies du TAL, 1re soumission à TAL 57-02, le 01/03/2016, page 13.

(٢) تنظر: المادة (٤٧/ و)، والمادة (٢/٤٨)، من القانون المدني العراقي. وتنص المادة (٢٧)، من قانون رعاية القاصرين على ان: "ولي الصغير ابوه ثم المحكمة".

(3)SIEMENS D. Robert, "On ne Peut se Permeure D'Accuser du Retard', Canadian Uralogical Association Journal, Vol. 6, Issue 3, June 2012.

ان حالة (الانفلات التام) للروبوت – بأجياله المستقبلية - عن سيطرة الانسان الناتجة عن أسباب تقنية كتزويده بقدرات تكيّف وتعلم ومحاكاة فائقة التقنية، من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، او حالة الفشل التقني (المتسلسل) لنظام تشغيل الروبوت [١]، ستولد (تقلّبات) في سلوكه او عدم قدرة البشر في توقعها، وتدارك الخطر والضرر المرافق لتلك السلوكيات[٢] ، لاختلال او تمام انقطاع تواصل الروبوت مع الإنسان، او فيما بين الروبوتات ذاتها كما في تقنية "إنترنت الأشياء" مثلا[٣]، ووقتئذ لا قيمة قانونية وعملية لفكرة (النائب الإنساني) عن الروبوت، لذا وجب أن يبقى الروبوت (آلة) مقدمة الخدمات للإنسان لكنها خاضعة له مسؤولة قانونا منه [٤]، عبر تقييده – بمرحلة التصنيع او الإعداد- بحدود تمنعه من تخطي مهامه [٥]، والانتقال إلى الحق بـ(الوجود القانوني) والاشتراك (المجتمعي) مع الإنسان، الأمر الذي يحمل معه خطر الإضرار المادي أو الجسدي بالبشر [٦]، فتخيل تفعيل الروبوتات لبياناتها وتجاربها الشخصية بشكل غير منضبط وغير محدود مع امتلاكها العواطف، فماذا سنراه منها ان هي احست بتعارضها المصلحي او العاطفي مع البشر [٧].

---

(١) الحالة التي حقق فيها القضاء الامريكي في القضية:
YASKAWA AMERICA, INC. MOTOMAN ROROTICS DIMISION vs. INTELLIGINT MACHINE SOLUTIONS, INC.: United States District Court, S.D. .Ohin, Western Division, Dayn., Case Na. 3:14-tv-084., July 14, 2014

(2) Sectian AF, Introduction, The Eu rapean Parliament, Civil Law Rules an Ruobacics uf 2017.

(٣) انترنيت الاشياء: وهو عبارة عن نظام بربط الأشياء الذكية ببعضها؛ فتقوم بإرسال معلومات وتعليمات إلى بعضها البعض، ويتم إنشاء حلقة اجتماعية آلية قادرة على القيام بدائرة عمليات كاملة، مثل القيام بدورة إنتاج السيارات دون أي تدخل بشري. وتطبيق إنترنت الأشياء يحدث بين الروبونات فائقة التطور والتكيُف و التعلم الذاتي ويؤدي إلى إيجاد مجموعات من هذه الأشخاص الالكترونية التي تتواصل وتتشابك فيما بينها، وقد تتولد بينها مشاعر أو مصالح شبيهة بتلك التي توجد بين البشر. للمزيد ينظر:
WALKER-OSBORN Charlotte, BARRETT Paula, "Artificial Intelligence: the EU, Liability and the Retail sector", Robotics Law Journal, 8 May 2017. See: http://www.roboticslawjournal.com/ (27-5-2021).

(4) Olivia SOLON, "Building Indusrial Robots That Don't Kill Humans", Claims journal, August 25, 201s, see: www.claimsjournal.com (8-5-2018).

(5)Thibault VERBIEST, Eienne WÉRY, "La Responsabilité des Fournisseurs D'Outils de Recherche e. D'Hyperliens du Fait du Contenu des Sites Référencés", Droit er Nauvelles Technologies. 05/2001. page 8. Voir: http://www.droit-technologie.org (5-5-2018).

(6)Sandra OLIVEIRA, "La Responsabilité Civile dans les cas de Dom mages Causés par les Robots D'Assistance au Québec.' Mérmaire présenté à la Facul té des études supérieures en vue de l'ubtention du grade de Maitre en droit (LL.M.), Faculté de droit, Université de Montréal, Avril, 2016. Pag iii.

(7) Civil Law Rules on Robotics of the European Parliament, date: 16/02/2017.

وإن ضمان أمن وكفاءة التفاعل بين الإنسان والروبوت الذكي، لا بد سابق لمنح الاخير شخصية قانونية تمهد لتحميله مسؤولية تصرفاته وأعماله القانونية، ففكرة لجنة القانون الاوروبية باقتراحها إصدار "تقنين التعامل الأخلاقي لمهندسي الروبوتات" مؤسس على مبادئ (أخلاقية) أساسية لا بد من مراعاتها في علم (هندسة الروبونات) عند (برمجة) الروبوت، لتضمن تصرفه بما يحقق أفضل ما يمكنه لمصلحة الانسان بعدالة توزيع؛ ان رغب الاخير بالتفاعل مع الاول من غير أي إكراه من الروبوت على الانسان او ايذاء.

بيد ان من ينظر لتلك المبادئ من الزاوية (الأخلاقية) يجد في انفراد الاعتماد عليها ضماناً (هزيلاً) لتوفير سيطرة للبشر على الروبوتات. فـ(الأخلاقيات) هي ضمانات (ضعيفة ومهزوزة) قبال طموحات الانسان ونوازعه، بل وتتضمن تهرب من واقع يشي بقوة بخطر انقلاب الروبوتات الذكية على البشر [١]. وتلك نظرة نراها قاصرة على جانب، وإن شكل أساس مبادئها، فلو وِسع إطارها لتُصبح مفاعيلها ضامنة الى حد كبير لمُرادها، بما ستشكله من قيود قانونية تصنيعية لا يتسامح بها.

الخاتمة

أما وقد انتهينا من بحث (الأهلية القانونية للروبوت الذكي)، فقد رشح لنا جملة من النتائج نبين أهمها، ونقابلها بما لاح لنا من مقترحات نرى فيها حلولاً لمشكلة الموضوع ذات الجوانب المتعددة، وهو ما سنسطره تالياً:

أولاً: النتائج

١. يتطلب اتقاء أضرار الروبوت حلاً لإشكالية عدم تناسب قواعد المسؤوليَّة المدنيَّة معه.
٢. يشكل مشكلة أخلاقيَّةً كبيرةً عدم تقييد تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في حدود تسخير الروبوت لخدمة الإنسان.
٣. يحتاج الروبوت إلى إقناع المشرع بملكاته الذهنيَّة ليتطور لشخصيَّة قانونية (افتراضيَّة).
٤. الوصول للروبوت الراشد سيؤدِّي إلى نشوء خطر انفلاته وبدء النقاش حول انتقاله من: الاستخدام، الى المشاركة، الى السيادة.

ثانياً: المقترحات

١. إقرار قيود تشريعية اخلاقية لتصنيع الروبوتات الذكية وطنيَّة ودوليَّة تحظر تطوير هندسة الروبوتات إلى مستوى يؤهله ليكون ندا للإنسان.

(١) همام القوصي، نظرية، مصدر سابق، ص ١٠١.

٢. الاعتراف بشخصيَّة قانونية للروبوت، بأهلية مُميِّز، لتمكين الانسان من ادارته، وتمكينه من اداء ما يمكنه من خدماته للبشر.

٣. اعتماد قواعد (الولاية) في منح الروبوت الذكي، لا نظريَّة (النائب الانساني) المبتدعة اوروبياً، لما بينا في البحث من صلاحيتها.

٤. فرض رقابة إدارية وقضائية - بقيود اضافية على ما متوفر في الاحكام القانونية الحالية - على إدارة الولي الانسان لذمَّة الروبوت الماليَّة المستقلَّة.

٥. تشريع قانون خاص بالروبوتات الذكية يعتمد منحها الشخصية القانونية وأهلية التمييز، بقواعد تؤسس على قواعد الانسان المدنية القانونية المعتمدة بأفق ناضج.

٦. ابرام معاهدة دولية تحظر تطوير الروبوتات للحد الذي يتعارض مع تمكين الانسان من السيطرة عليها، وإنشاء منظمة دولية تراقب نشاط تصنيع الروبوتات، وقيادته بحزم.

٧. ضرورة اعتماد برامج توعوية للأفراد والمؤسسات في مجتمعنا بالمبادئ القانونية والاخلاقية المنابة للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي بذات الحين الذي تتم فيه تعريفهم بوجودها الحال او الذي سيحل واهميته وفوائده، بحيث تصبح نعمة لا نقمة على المجتمع.

٨. الاهتمام بمجال الذكاء الاصطناعي في المجال التعليمي، وانشاء كليات تعليم عالي، وضرورة التعامل معه على انه مستقبل الحياة وعمودها الفقري الذي سيكون، وادراج دروس اخلاقياته واوضاعه القانونية.

٩. ادراج الدروس والابحاث والدراسات الخاصة بالأفكار القانونية المتعلقة بالروبوتات الذكية في كليات القانونية ليواكب خريجيها قادم الاحوال في الحياة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

١- همام القوصي، "إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت"، بحث *منشور في مجلة جيل الأبحاث القانونيَّة المعمقة، الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي، طرابلس*، العدد (٢٥)، (٢٠١٨).

٢- همام القوصي، "نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني"، بحث *منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة*، العدد (٣٥)، (٢٠١٩).

ثانياً: القوانين:

١- القانون المدني العراقي رقم (٤٠)، لسنة ١٩٥١ المعدل.

٢-القانون المدني الاوربي للربوتات لعام ٢٠١٧ - The EU Civil Law Rules on Robotics of 2017.

ثالثاً: الشبكة العنكبوتية:

١. https://ar.m.wikipedia.org.

٢. http://wwwformal.stanford.edu.

٣. http://ro.uow.edu.au/lhapapers.

٤. http://wwwformal.stanford.edu/jmc.

٥. http://www.jura.uniwuerzburg.de/fileadmin/_migrated/content_uploads/Legal_Regulation_of_Autonomous_Systems_in_South_Korea_on_the_Example_of_Robot_Legislation-Hilgendorf_Kim_05.pdf.

٦. https://vila.es/en/technology/the-legal-personality-of-robots/.

رابعاً: المصادر الاجنبية

1. Independent High-Level Expert Group On Artificial Intelligence, set up by The EUROPEAN COMMISSION , a definition of al: main capabilities and scientific disciplines, Document made public on 8 April 2019 .

2. SOLAIMAN, S. M., Legal personality of robots, corporations, idols and chimpanzees: a quest for legitimacy, Artificial Intelligence and Law, Vol. 25, 2017 .

3. “Arobot as a possessor of artificial intelligence (PAI)”. See: http://ro.uow.edu.au/lhapapers/3076.

4. ANDRADE, Francisco and NOVAIS, Paulo, et al. Contracting Agents: Legal Personality and Representation, Artif Intell Law 15, 2007.

5. MACKENZIE, Robin, Sexbots: nos prochains partenaires, Association Multitudes "Multitudes", 2015.

6. General principles, The European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017.

7. KARANASIOU, Argyro and PINOTSIS, Dimitris, Towards a Legal Definition of Machine Intelligence: The Argument for Artificial Personhood in the Age of Deep Learning, ICAIL '17, London, United Kingdom, June 2017.

8. GALLO, Giusy and STANCATI, Claudia, Persons, robots and responsibility. How an electronic personality matters, "Society with AI", Proceedings of AISB Annual Convention 2017, Bath, UK, April 18-21, 2017.

9. General principles, The European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017.

10. CORNU, Marie Les Enjeux Juridiques de L'Accès Aux Données de L'Inventaire, Observatoire des politiques culturelles « L'Observatoire », 2014.

11. SARIPAN, Hartini, Are Robots Human? A Review of the Legal Personality Model, World Applied Sciences Journal 34 (6), 2016.

12. AL-MAJID, Waleed, Electronic Agents and Legal Personality: Time to Treat Them as Human Beings, Proceeding of BILETA, Annual Conference, Hertfordshire 16-17 April, 2007.

13. SARTOR, Giovanni, Cognitive automata and the law, European University Institute, Department of Law, working papers, No.2006/35 , 2006.

14. NEVEJANS Nathalie, "Directorate General for Inernal Policies, Policy Deparument C: Citizens' Rights and Canstitutional Affairs, Legal Affairs, European Civil Law Rules in Roboics, No. EA n° 2471, October 2016.

15. YASTREBOV, Oleg A., The Legal Capacity of Electronic Parsons: Theatrical and Methodological Approaches, Proceeding of the Institute of State and Law of the RAS, Volume 13, Moscow, 2018.

16. BOURCIER, Danièle, De l'intelligence artificielle à la personne virtuelle: émergence d'une entité juridique ?, Editions juridiques associées « Droit et société », 2001.

17. PAGALLO, Ugo, Vital, Sophia, and Co.—The Quest for the Legal Personhood of Robots, Information Journal, Vol. 9, 2018.

18. KYROU, Ariel, Les robots sont des personnes comme les autres Changer notre regard pour ne pas subir l'automatisation, Association Multitudes « Multitudes », 2015.

19. LEFEUVRE-HALFTERMEYER, Anaïs and GOVAERE, Virginie, et al., Typologie des risques pour une analyse éthique de l'impact des technologies du TAL, 1re soumission à TAL 57-02, le 01/03/2016.